

باب الخلع مسألة رجل طلب منه امرأته الطلاق وبذلت عليه البرل
المعروف في نفسه فطلقها طلقه فهل يكون رجعيًا أم لا فتونا ما
جوز بن الخطاب ثلثه وقع الطلاق رجعيًا لفساد خلع السفيه فيقع
ذلك الطلاق لا في مقابل ويصح وصيغته البدل ليست صريحة في الخلع بناء على
الطلاق لا في مقابل ويصح في الكتاب والسنة مع تداوله على
انما اخذ الصراحه وحول واللفظ في الكتاب والسنة مع تداوله على
على السنة حملة الترتيب كما هو صريح النووي والعراقيين فلزوج والمطلقة
هذه الرجعة وادامت المرأة في العدة والله اعلم مسألة رجل قال
لامرأة البري ما شئت فسمي واطلقك فبأنه كذا طلقها بغير
واقعه في مقابل الطلاق وكان الأبرار من دين معلوم غير المهر ثم بذلت
صداقها على صفة طلاقها فهل يبرأ وتبين فلا رجعة له عليها أم
نقض البراءة لا في مقابل الطلاق ثم طلاق في مقابل البدل يقع رجعيًا
على القول في مقابل رجوع ان ظاهر حاله بين انه انما قصد بقوله
البري واطلقك فنادى عنها التصريح البراءة ثم ان طلق وان شاء لم
يطلق وانما اذا طلق يقع لا في مقابله شيء فيكون الطلاق رجعيًا وهل
يسوغ لمفتاوقا ضمني الاقضاء والقضاء بالبنون وبان لا رجعة
افتونا ما جوز بن اناجيب نفع الله به نعم لكل من القاضي والمفتي
القضاء والافتا بالبنون اعماد على جميع مواعيد المذهب في
المسئلتين اعني في مسألة الابراء ثم الطلاق او عكسه مع جريان المظاهر
والتواعد وحبك فيها قول الاصمعي في فتاويه ما لفظه والذي
يظهر في ترجمته وتحقيق العلم عند الله ان الطلاق يقع باين وهو الذي
كان يقضي به جماعة من متأخري اصحابنا كالغنيبه احمد بن ابراهيم
المصري والفتية علي بن احمد الاصمعي وهو احدى وجهين ذكرهما الفقيه
ابو محمد الشيباني قال وهو الاحوط وهو الذي افتى الشيخ عبيد وكان
الفقيه المصري بسند اعني ذلك بالمسئلة التي ذكرها الامام القزويني
في تفسيره وغيره حيث قال لو قال رجل طلق امرأته فان طلقها
بالصدق فانما خلاص من يطلق وقع الطلاق بايننا وهذه صيغة
في الوجد ثم وقع الطلاق بايننا ثم القول في ذلك وذكر الوجهين
قاله

قاله واعني في المسئلة البدل اذا وقع الطلاق فيه بايننا وهو ما اطلق
عليه مشايخ اهل اليمن فتعهم الفقهاء ابن عجيل والحضري والنجاشي والعامري
واحمد بن حسن الحلبي وابن الزينول والفتية الصالح بن ابراهيم
الجلبي في بعض فتاويه وفي بعضها حتى الخلاف كما نقله عن الارزقي
ومنهم الاصبغيان والبرقيون ان في لام واو وشكيل والتميم وجمع من
بني عجيل ومنهم موسى بن الزين الرادشيارح الارشاد والمترجم
حتى ذكرها في العباب على مسألة الفوارج التي مرجح فيها وقوع الطلاق
بايننا ومنهم ابو الفياض الطنيد اوي وتلميذه ابن زياد ومنهم جمع
من الناسرين وغيرهم وفي ذلك مقنع المفتي والقاضي الشافعيين وان
وقع من في كل من المسلمين خلاف وان الطلاق في كليهما يقع رجعيًا
فقلنا ما نتفق مسألة عن ذلك والقصد انما هو كون وقوع الطلاق
بايننا وجه قوي في مذهب سيبغ القاضي والقضاء والافتا به لا سيما
اذا ترجع عنده مرجح ولو خارجيا كقصد هذا المطلق المخارجه المذكورة التي
دل عليها ظاهر حاله والله اعلم مسألة امرأة بذلت على زوجها البرل
المعروف فقال لها انت طالق فتالت ليس هذا طلاق فتاروا بالثلاث
فهل يجرم ام لا اجاب نفع الله به ان نوع الثلاث مع قول انت طالق فقد
وقعت الثلاث به وان لم ينو فان طال الفصل فالتبع سواء احدث
مطلق فان لم يطلع عرفا وقعت الثلاث لانها من تمام لفظه الاول و
الاوفاه والله اعلم مسألة امرأة قال لزوجها بذلت صدقي على
صحة طلاقي فطلقها طلق او طلقتين مثلا ثم بعد ذلك حلفت انها
جاهلة للصداق فهل يقبل قولها وهل يقع الطلاق بايننا او رجعيًا
افتونا ما جوز بن اجاب نفع الله به ان قلنا ان صيغة البدل ليست
صيغة خلع فالطلاق رجعي مطلقا عن التفصيل بين علمها وجهلها
وان قلنا ان صيغة خلع تحملها الايوثر في وقوع الطلاق بايننا مذهب
المثل وهو خلع مجهول واختلاف فتاوى ائمة اليمن في ذلك مشهور
فلا يمكن الاطلاع به والله اعلم مسألة امرأة قالت انزلت زوجي
عن صدقي على الطلاق والمحال الرجوع كان قد علق الطلاق بالبراءة ولم
تعلم بالتعليق حين ابراءه فكيف الحكم في ذلك افتونا ما جوز بن

١٤٦

Copyrighted material